30 يونيو 2021

التقرير الاستراتيجي 2021
نحو عالم جديد لما بعد كوفيد 19؟

ملخص

قام المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية (IRES) خلال سنة 2019 بصياغة مشروع نموذج تنموي جديد يستند على الحكامة كقاعدة أساسية وعلى أربع ركائز: وضع الإنسان في صلب العملية التنموية، وإعادة النظر في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والتواصل والارتباط بين النطاق المحلي والعالمي "الكوكبة" (Planetization)، وتبنى مقاربة القفز على المراحل (leapfrog) لمواجهة النمو "الأسي" (Exponentiality) لمجمل التحولات. وقد أكدت أزمة كوفيد 19 أهمية هذا النموذج وقدرته على تلبية انتظارات وآمال السكان التي لا بد من الاستجابة لها.

وقد ترتب عن حالة الارتياب بشأن تطور الوضع الصحي، وشبه استحالة استشراف المستقبل، صعوبة في تنفيذ السياسات العمومية الملائمة في عالم يستمر فيه انتشار فيروس كورونا المستجد. ووعيا منه بهذه المستجدات انكبَّ المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية في تفكير عميق من أجل فهم الرهانات الحالية، عبر صياغة مذكرات تحليلية وتنظيم مؤتمرات الفيديو، وإعداد هذا التقرير الاستراتيجي المعنون ب "نحو عالم جديد لما بعد كوفيد 19".

يُشكل هذا التقرير النسخة السادسة من سلسلة التقارير الإستراتيجية التي أطلقها المعهد تحت عنوان "بانوراما المغرب في العالم". ويستند على منهجية تحليلية استشرافية (Prospective meta-method) تتبع ثلاث مراحل: الفهم والتوقع المستقبلي وتقديم الاقتراحات، ومن أهدافها:

- إلقاء أكبر قدر ممكن من الضوء على جوانب الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا بهدف استيعاب حجمها الحقيقي وفهم معالم عالم ما بعد كوفيد 19 بشكل أفضل.
- تحديد براعم التحول التي نشأت في كلٍّ من العقليات و الممارسات، من أجل فك غموض الأحداث و استجلاء معالم المستقبل، على الرغم من الشكوك الحالية.
- اقتراح بعض التوجهات الإستراتيجية ترمي، من جهة، إلى زيادة مرونة الأنظمة المفترض فيها حماية المواطنين، ومن جهة ثانية، التحرر من نماذج اشتغال المؤسسات التي تبدو الآن قد عفا عليها الزمن.

وعلاوة عن ذلك يسلط التقرير الضوء على تداعيات الجائحة بالقارة الإفريقية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثَمَّ تأثيرها على المجتمع والاقتصاد المغربيين. إضافة إلى هذا تمَّ التركيز على القطيعات والفرص والمخاطر التي تمثلها هذه الأزمة البنيوية. وبالتالي يبرز الإجراءات التي اتخذتها المملكة للحد من انتشار الفيروس وإنعاش الاقتصاد.

يقدم التقرير مقترحات تُعنى بتسريع تنمية المملكة وتعزيز اندماجها في عالم ما بعد كوفيد، مع توطيد نفوذها الإقليمي والعالمي.

ستظل سنة 2020 راسخة في الذاكرة الجماعية باعتبارها سنة تفشي جائحة عالمية غير مسبوقة فاجأت العالم بحجمها وسرعة انتشارها.

كان الوباء حدثًا تاريخيًا غير مسبوق، حيث أجبر الدول على اتخاذ تدابير استثنائية لوقف تفشِّيه، مما حول الأزمة الصحية إلى أزمة بنيوية ومتعددة الأوجه أثرت على جميع جوانب حياة البلدان ومواطنيها.

ويعود حجم هذه الأزمة الكبرى إلى ظاهرة ثلاثية الأبعاد:

- الخوف من المرض وفقدان المكتسبات والاضطراب العاطفي العنيف وانتشار تصورات تنبئ بأن مرحلة من التغييرات الكبرى بدأت تلوح في الأفق.
- الحجر الصحي المنزلي لثلث سكان العالم خلال عدة أسابيع، وعدم استعداد صناع القرار لأحداث من هذا الحجم.
- هشاشة سلاسل القيمة العالمية التي كشفت عنها بنية الترابط الدولي.

سلطت إجراءات الحجر الصحي والطريقة التي دبرت بها الأزمة الأضواء على عدم تحمل شبكات التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام لمسؤولياتها الأخلاقية، بحيث ساهمت في نشر الذعر والخوف بشكل مبالغ فيه.

لقد أدى اتساع رقعة تفشي جائحة كوفيد 19 إلى تفاقم أزمة الريادة العالمية في سياق استمرار التوترات الجيوسياسية، والتي من غير المستبعد أن تفسح الطريق لفترة انتقالية ينبثق منها نظام عالمي جديد.

وساهم اتساع نطاق انتشار فيروس كورونا في حدوث عدة تحولات عملت على تسريع الديناميات الجارية، وفرضت على كافة الفاعلين في المجتمع الدولي العمل على مواجهة هشاشتهم وتناقضاتهم. وساهم الترابط الموجود بين الدول في الانتشار السريع لهذه الأزمة الصحية في جميع مناطق العالم:

- ذكرت هذه الجائحة العالمية الدول حتى الأكثر تطوراً منها بهشاشتها أمام الصدمات الكبرى، ووضعت القوة الناعمة والحاجة إلى العمل المشترك في قلب الجيو-السياسية العالمية.
- كشفت عن الضَعف الذي يعانيه النظام الدولي على مستوى قدراته التوقعية.
- وضحت الحاجة إلى إعادة التفكير في أدوات قوة الدول، بهدف إجراء إصلاح للعولمة وبناء نظام دولي جديد، ليس فقط من الناحية السياسية ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- بينت الفائدة من إنشاء هيئة مستقلة علمياً في مجال الصحة "الصحة الواحدة" (One Heath)، على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(GIEC) .
- سلطت الضوء على ضرورة فهم أفضل للعلوم، والتعايش مع حالة عدم اليقين، وإيجاد شكل جديد من الأنسنة.

ساهمت حالة الفوضى العابرة التي طالت تدبير الوباء وحالات عدم اليقين المرافقة لها في بروز وضع طبيعي جديد(New Normality) ورغبة متزايدة في إحداث تغييرات عميقة.

وعلى الرغم من المخاطر المستمرة على المستوى البيئي والتكنولوجي والبيولوجي والطبيعي والأمني، بدأت تظهر ملامح تحول نوعي في البرادايم. يتجلى أولا في التساؤل حول شروط تحقيق النمو الاقتصادي، وثانيا في الاهتمام المتزايد برفاهية الإنسان وبالعلاقات مع الكائنات الحية، وبشكل أعم بالمحافظة على الطبيعة.

إن النظرة الاستشرافية إلى مختلف عوامل التحول الجارية قد تسمح بتحديد بعض الأبعاد البنيوية، والتي من شأنها، في ظل الوباء، أن تغير بعض المعطيات على المستوى الدولي:

- **شكل جديد لعولمة ما بعد كوفيد "العالمية"** (**Mondialité**)، يرتكز على اعتماد مقاربة استباقية لتحقيق رؤية مشتركة وإعطاء معنى للتقدم. وتكون هذه الرؤية مدعومة من قبل عدد كبير من المجموعات التي تناضل أولا من أجل ترسيخ المزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية. ومن جهة ثانية تدعو لصالح كوكب محفوظ وطبيعة مستعادة وتكيف سريع مع التغير المناخي. وسوف تساهم هذه الموجة الجديدة من العولمة الأكثر بطئا والمدروسة بشكل أفضل، وكذا إعادة الهيكلة المحتملة لبعض سلاسل الإنتاج والتوزيع، في التقليص من بعض الفوارق التنموية الحالية، والسماح للعديد من البلدان النامية بالتمتع بالحق في اختيار مستقبلها.
- **تسريع التحول الرقمي** اعتبارًا من سنة 2020، الناتج عن الأتمتة (automation) أي إحلال الآلة محل الإنسان وعن إزالة الطابع المادي عن مختلف الأنشطة البشرية: وبالتالي فمن المحتمل أن يتأثر بشدة مستقبل العولمة مهما تكون طبيعتها بفعل تطور الرقمنة. فالاقتصاد الرقمي سيخرج فائزا من هذه الأزمة، وسيطبع بقوة التحول العالمي في أنماط الحياة والعمل والتنقل. وتدعو هذه الرقمنة بسبب سرعتها صانعي القرار إلى ضرورة تحسين البنى التحتية والتكنولوجيات التي تستند عليها، وتدريب السكان على سد الفجوة الرقمية والسهر على احترام حقوق الإنسان الأساسية.
- **انتقال إيكولوجي بشكل بنيوي:** أدى دخول الحياة البرية إلى شوارع المدن أثناء الحجر الصحي، إلى ترسيخ الوعي بأن الإنسان لا يمكنه العيش بدون وسط طبيعي. فظهرت إشارات متعدّدة تسير في صالح انتقال بيئي يشمل كلاً من علاقاتنا مع الكائنات الحية، والأثر السلبي للأنثروبوسين (Anthropocene)، والتكاليف الخفية المترتبة عن التنقلات. وتدعو من جهة ثانية إلى ضرورة إعادة التنظيم الشامل للتوسع الحضري والتخفيض من البصمة الإيكولوجية.

فالحجر الصحي كان فرصة لإعادة التفكير في الطريقة التي تم بها تصميم المدن، وحركية كل من التنقل الدولي والسياحة العالمية. وبالرغم أنه من الممكن ألا يتغير شيء على الفور في هذه المجالات، فإن القلق البيئي الذي كان موجودا قبل الوباء سيستمر، ومن المتوقع أن يظهر من جديد عند بداية الانتعاش الاقتصادي.

- **تحول العقليات:** إن كُلًّا من تزايد الفقر والبطالة، وتدهور الصحة النفسية ورفض الإهمال والحرمان من الحرية، ومسألة البحث عن التوازن بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، وبين المدن الكبرى والمدن الأكثر تناسبا مع حياة الإنسان (Human scale cities)، وبين التنقل الاختياري والقسري يشكل عوامل تغيير جديدة إذا لم يتم فهمها أو السيطرة عليها يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاضطرابات.

فالتغييرات العميقة المذكورة أعلاه، والتي تناضل من أجل رؤية جديدة للعالم – مطالبة بحدوث "تحول كبير" – تسترعي استجابة بنيوية مرتبطة بالمحاور التالية:

- **إنشاء حكامة عالمية جديدة معزِّزة للثقة وأكثر ميلاً إلى التعاون.**
- **إعادة بناء نظام تعددية الأطراف**. ويمكن تحقيقها أولا من خلال استغلال القواسم المشتركة بين مختلف مخططات الإقلاع الوطنية. وثانيا من خلال جيل جديد من القادة يتمتعون بالقدرة على الاستباقية، ويكونون أكثر اعتيادا على التكنولوجيا ويتعاملون بإنسانيَّة كبيرة.
- **أخذ مسألة الخروج من الأنثروبوسين على محمل الجد**: إن التخلي عن الأنثروبوسين ليس سهلاً بأي حال من الأحوال. فهو مسألة تهم تغيير الحضارة لا أكثر ولا أقل، أي النموذج التنموي والنموذج الثقافي وأنماط الحياة وطرق العمل. وهذه العملية ستكون طويلة ومكلفة ولكنها لازمة إذ إن لم يتم الشروع في اتخاذ قرارات جذرية وتنفيذها من الآن، فإن الخسائر ستكون أفدح.
- **التفكير في تصور متجدد لكيان "الدولة"** لصالح دولة "الرعاية" ("Care state"). وتعتبر هذه الأخيرة شكلا أكثر نضجًا لدولة الرفاهية، وتتميز بالتزامها الأخلاقي وطريقة عملها. فهي لا تحل محل الفرد بل ترافقه، ولا تساعده بل تسهل مهمته، ولا تستعبده بل تخدمه. فدولة الرعاية هي دولة قوية وصارمة وشفافة.

- **التوجه نحو التوطين (endogenization)**، ليس فقط للاحتماء من هشاشة نظام اقتصادي عالمي يمنح لدولة واحدة معظم الإنتاج الكوكبي من البضائع. بل أيضًا لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وبشكل أفضل.

أما بالنسبة لإفريقيا، فبغض النظر عن العدد الحقيقي للأشخاص المصابين، فإن آثار الجائحة ما زالت قوية خاصة وأن القارة تعاني من أشكال عديدة من الهشاشة. وتشكل القطيعات الناتجة عن الجائحة عبئًا على القارة الإفريقية وتُعَرِّضُها لمخاطر غير مسبوقة ومتعددة الأوجه، من الضروري معالجتها بشكل جماعي.

فمن المحتمل أن يؤثر وباء كوفيد 19 على التحولات السياسية الجارية بإفريقيا، ويتسبب في كارثة اقتصادية مصحوبة بزيادة في الديون الخارجية للقارة، ومحو ما لا يقل عن خمس سنوات من التقدم في مكافحة الفقر .

وإذا كانت إفريقيا ما فَتِئَتْ محَطَّ أطماع القوى الأجنبية نظرا لوَفْرَة مواردها الطبيعية، فإن الجديد يكمن في أن هذه الأزمة قد تساهم في إعادة خلط أوراق المنافسة الدولية على هذه الموارد. وبالتالي سيكون لهذا الوباء عواقب على مستقبل علاقات إفريقيا مع شركائها الرئيسيين ومع مانحيها.

ينبغي لأفريقيا أن تغتنم الفرص المتاحة أمامها بسبب الأزمة الصحية لإحداث تغيير جذري في توجهاتها وإعادة التفكير في شروط تنميتها. فالأمر لا يتعلق فقط بتنفيذ سياسات اقتصادية داخلية، بل "بتجسيد" الثقافة الأفريقية نفسها، والسماح باستحضار جذورها لتعزيز تنمية مستقلة، تكون إفريقية حقًا: العمل بشكل جماعي **من أجل إفريقيا مُشَيَّدَة ومحتفى بها من طرف أبنائها وتعمل من أجلهم.**

وفيما يتعلق بالمغرب، فقد كان من أوائل الدول في العالم التي فرضت الحجر الصحي الشامل على السكان لمواجهة فيروس كورونا. وأبانت المملكة عن تدبير نموذجي لهذه الأزمة والتحديات التي تطرحها، وذلك بفضل رؤية ملكية متبصرة واستباقية تهدف:

- التقليص بشكل كبير من التكلفة البشرية والاجتماعية الجسيمة للجائحة، والمتمثلة أساسا في تراجع حاد في مصادر دخل الأسر، وزيادة معدلات الفقر، ومحدودية الاستفادة من الرعاية الصحية بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، وتدهور الصحة العقلية وتراجع في كثافة التواصل الأسري.
- مواجهة الركود الاقتصادي لسنة 2020 الذي كان الأقوى من نوعه منذ عقدين على الأقل، مما تسبب في تدهور سوق العمل وحصول توقعات غير إيجابية بالنسبة للاستثمارات المستقبلية، وفقدان النشاط في بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتفاقم عجز الميزانية، وارتفاع مديونية الخزينة العامة بالإضافة إلى الاختلالات الخارجية، والتي تظل مع ذلك أقل حدة على الرغم من انخفاض الطلب الخارجي.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد والمجتمع المغربي، فإن الوباء يتيح الفرصة لاعتماد نموذج تنموي جديد، يتوخى إجراء إصلاحات واسعة النطاق تستهدف تحسين رفاهية السكان والمحافظة على البيئة الطبيعية والرفع من مرونة الاقتصاد لمساعدته على مواجهة الصدمات الخارجية.

ولاغتنام هذه الفرصة، سيتعين على الحكومة أن تنفذ بالكفاءة والسرعة المطلوبتين، الرؤية الملكية القائمة على تنزيل خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد لفترة ما بعد الأزمة، من نوع "الخطة الجديدة" (New Deal)عبر إصلاح عميق للقطاع العام، وتعزيز التنمية وإرساء العدالة الاجتماعية والمجالية.

يحتاج تحقيق هذه الرؤية الملكية المستنيرة، بشكل حتمي، إلى **حكامة جديدة**، من شأنها تسريع تحول المغرب إلى دولة صاعدة. وتتطلب هذه الحكامة **استعادة الثقة في المؤسسات** و**تسريع ورش الجهوية المتقدمة** حيث أنه ثبت خلال جائحة كوفيد 19 أن الجهة هي أفضل فضاء لتدبير الأزمات. كما تستدعي **اعتماد مقاربة متجددة من حيث إدارة الإصلاحات** عبر إدخالها في إطار برنامج وطني متماسك.

أما على الصعيد المجتمعيً فيجب أن تأخذ هذه الحكامة في الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية:

- **تشجيع بروز جيل جديد من القادة السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين** القادرين على القيام بعدة إجراءات من قبيل: إعادة التفكير في التنمية، وامتلاك الرؤية البعيدة، والتفكير بشكل بنيوي، وتحديد الأولويات، والتدبير المشترك للموارد لصالح فعالية أكبر وإعداد أفضل.
- **جعل المغرب فاعلا حقيقيا في التحول الرقمي** مما يتطلب بشكل أساسي ضخ استثمارات مهمة في البنية التحتية الرقمية وبناء المهارات الرقمية. فتعزيز اقتصاد المنصة (Platform Economy)وتطوير العمل عن بعد والأداء عبر الهاتف المحمول من شأنها أن تساهم بقوة في خلق فرص الشغل.
- **تعزيز المقاربة بالروابط (Nexus)، وهي الطريقة الأكثر شمولية وتنسيقًا لمعالجة التحديات الراهنة-** الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والبشرية - بطريقة تآزرية. وفي هذا الإطار تتطلب هذه المقاربة الثلاثية الأبعاد اهتمامًا خاصًا بسبب تشابكها: الماء –الطاقة- التغذية، والمدينة-التنقل-البصمة البيئية، وأخيرا السياحة- التوظيف- البيئة.
- **دعم الخطوات الاستباقية وتعزيز ثقافة حقيقية للأزمة على جميع المستويات.**

وكل ذلك مع الأخذ في الاعتبار التحولات البنيوية العالمية المتسارعة بسبب الأزمة. فينبغي للمغرب أن يستعد بقوة لتملك رافعات التغيير التي تفتح المجال لعالم ما بعد الأزمة.

ولإنجاح سياسة الانتعاش الاقتصادي، سيكون من الحكمة **القيام بتوطين الاقتصاد** مع إيلاء اهتمام خاص **لاقتصاد الحياة، وإعادة التفكير في المهن العالمية للمغرب** بعد أن تأثرت بالأزمة الصحية، و**الاندماج في سلاسل جديدة للقيمة العالمية، وتطوير صناعة المستقبل، والاستثمار في الاستقلال التكنولوجي والتركيز أكثر على الابتكار والبحث والتطوير وكذا جعل تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أولوية وطنية.**

ومن شأن تعميم التغطية الاجتماعية في سنة 2025 أن يحسن بشكل كبير رفاهية المغاربة ويعزز اندماج القطاع غير المهيكل. وبالتالي فمن أجل ترسيخ أسس التنمية الاجتماعية والبيئية والمجالية، يكون من المناسب، فضلا عن **إعداد الشباب لعالم الغد، بناء نظام صحي** قادر على مواجهة أي أزمة جديدة، سواء كانت وبائية أو ناتجة عن كارثة طبيعية، **إنجاح التحول البيئي،**

تحقيق هدف الحياد الكربوني بحلول سنة 2050، وضمان التحول الحضري بفضل تنزيل سياسة للمدينة من شأنها العمل على تأطير ومواءمة التنمية الحضرية، وتعزيز التنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والسماح بتدبير ذكي للتنقل، والعمل على أنسنة المدن لتحقيق جودة الحياة لساكنتها.